

Analysis of Factors Affecting Unemployment Among Agricultural Graduates

Fatima Mohamed Othman ^{*1}, Ali Mohamed Omar Saeid ²

^{1,2} Department of Agricultural Economics , Agricultural Faculty, University of Sebha ,Libya

*Email (for reference researcher): fat.mohammed@sebhau.edu.ly

تحليل العوامل المؤثرة على البطالة بين الخريجين الزراعيين

فاطمة محمد عثمان^{*1}، علي محمد عمر سعيد²
^{1, 2} قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سبها، ليبيا

Received: 28-07-2026; Accepted: 12-09-2026; Published: 20-09-2026

Abstract:

This study addressed the issue of unemployment among graduates of agricultural specializations with the aim of highlighting the most prominent factors that contribute to its high rates and analyzing the resulting economic and social effects. The study was based on a sample of 180 graduates and adopted the descriptive and analytical method as the main research framework, with the use of questionnaires as a tool to collect the necessary data. The study concluded that unemployment among this group is mainly due to the limited number of suitable job opportunities, the preference for foreign labor over local labor, in addition to the graduates' refusal to accept jobs with low wages and the weakness of agricultural projects within Libya. The results also revealed the lack of experience of graduates and the absence of orientation towards specializations that match the needs of the labor market, which has exacerbated the problem. The study showed that unemployment does not only lead to economic crises, but also carries serious social and psychological consequences, as many unemployed youth suffer from problems such as depression and feelings of inferiority, and some are forced to work in fields that do not suit their specializations.

Keywords : Unemployment, unemployment rate, labor force, graduates.

المخلص:

تناولت هذه الدراسة قضية البطالة بين خريجي التخصصات الزراعية بهدف تسليط الضوء على أبرز العوامل التي تسهم في ارتفاع معدلاتها وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها ، استندت الدراسة إلى عينة مكونة من 180 خريجاً ، واعتمدت المنهج الوصفي والتحليلي كإطار بحثي رئيسي ، مع استخدام الاستبانات كأداة لجمع البيانات اللازمة . توصلت الدراسة إلى أن البطالة بين هذه الفئة تعود بشكل رئيسي إلى محدودية فرص العمل المناسبة ، وتفضيل العمالة الأجنبية على المحلية ، بالإضافة إلى رفض الخريجين بقبول وظائف بأجور متدنية وضعف المشاريع الزراعية داخل ليبيا ، كما كشفت النتائج ضعف خبرة الخريجين وغياب التوجه نحو تخصصات تتلاءم مع حاجات سوق العمل مما أدى إلى تفاقم المشكلة ، وقد أظهرت الدراسة أن البطالة لا تؤدي فقط إلى أزمات اقتصادية بل تحمل أيضاً تبعات اجتماعية ونفسية خطيرة حيث يعاني الكثير من الشباب العاطلين من مشكلات مثل الاكتئاب والشعور بالدونية ويضطر البعض إلى العمل في مجالات لا تناسب تخصصاتهم .

الكلمات المفتاحية: البطالة ، معدل البطالة ، القوى العاملة ، الخريجين.

المقدمة

تعد البطالة واحدة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظراً لما تترتب عليها من آثار عميقة تمس الفرد والمجتمع على حد سواء. فهي لا تقتصر على فقدان الفرد لمصدر دخله الأساسي، بل تمتد آثارها إلى انخفاض مستوى المعيشة، وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية مثل السكن والغذاء والملبس، إضافة إلى تأثيراتها النفسية والاجتماعية المتمثلة في ارتفاع معدلات الإحباط والشعور بعدم الاستقرار وفقدان الثقة بالمؤسسات العامة، ولاسيما بين فئة الشباب وحاملي المؤهلات الجامعية (الرفاعي وآخرون، 1997). كما تؤدي البطالة إلى هدر جزء مهم من رأس المال البشري المتاح في المجتمع، إذ إن تعطل الأفراد القادرين على العمل يمثل فقداناً للطاقة الإنتاجية التي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (الوزني والرفاعي، 2004).

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن استمرار ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والمتعلمين، قد يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية متعددة، من بينها زيادة الاعتماد على الدولة، وتراجع المشاركة الاقتصادية، واحتمالية توجه بعض

الأفراد نحو أنشطة غير قانونية نتيجة ضعف الفرص الاقتصادية المتاحة (عبدالرحمن، 2004). كما تمثل البطالة تحدياً أمام خطط التنمية، لأنها تعكس عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، مما يؤدي إلى وجود فجوة بين المؤهلات التي يمتلكها الخريجون والوظائف المتوفرة في الاقتصاد.

ويُعد التعليم أحد أهم العوامل المؤثرة في رفع إنتاجية القوى العاملة وتحسين مستويات الدخل، حيث تؤكد نظريات رأس المال البشري أن الاستثمار في التعليم والتدريب يسهم في زيادة كفاءة الأفراد وتعزيز قدرتهم على المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو طويل الأجل. (Becker, 1964) ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي تعد علاقة متبادلة، إذ يسهم التعليم في بناء قوة عاملة أكثر إنتاجية، بينما يوفر النمو الاقتصادي فرصاً أكبر لاستيعاب هذه القوة العاملة (Mankiw, Romer & Weil, 1992).

وعلى الرغم من توسع ليبيا في مجال التعليم العالي وزيادة أعداد الخريجين خلال العقود الأخيرة، فإن سوق العمل الليبي يواجه تحديات كبيرة في استيعاب هذه الأعداد، خصوصاً خريجي التخصصات الزراعية وغيرها من التخصصات التي تعاني من محدودية فرص التوظيف وضعف ارتباط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل. وتشير تقارير البنك الدولي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والخريجين في ليبيا مقارنة بالعديد من الدول، حيث تعد البطالة بين المتعلمين من القضايا التي تتطلب معالجة اقتصادية ومؤسسية متكاملة. (World Bank, 2023)

ومع استمرار تزايد أعداد الخريجين سنوياً وعدم قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل كافية تتناسب مع هذه الزيادة، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسات تحليلية معمقة تهدف إلى تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المؤثرة في بطالة الخريجين، وبالأخص خريجي التخصصات الزراعية، بما يساعد في وضع سياسات فعالة لتحسين مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل وتعزيز فرص التشغيل والتنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن خريجي كليات الزراعة يواجهون تحديات متزايدة في الحصول على فرص عمل مناسبة تتوافق مع مؤهلاتهم الأكاديمية وتخصصاتهم العلمية بعد التخرج. فعلى الرغم من أهمية القطاع الزراعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، إلا أن قدرة سوق العمل على استيعاب أعداد الخريجين الزراعيين ما تزال محدودة، مما يؤدي إلى تأخر حصول العديد منهم على وظائف مناسبة، وقد يضطر بعضهم إلى الانتظار لفترات طويلة قبل الالتحاق بعمل يتلاءم مع مستوى تعليمهم وخبراتهم.

كما يعاني عدد من خريجي كليات الزراعة من عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، الأمر الذي يدفع بعضهم إلى قبول وظائف خارج نطاق تخصصاتهم العلمية أو العمل في مجالات لا تتناسب مع مؤهلاتهم، وغالباً بأجور منخفضة وظروف عمل غير مستقرة. وينعكس هذا الوضع سلباً على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، من خلال انخفاض مستوى الدخل، وتأخر الاستقلال الاقتصادي، والشعور بعدم الاستفادة من سنوات الدراسة الجامعية. وعليه، تبرز الحاجة إلى دراسة واقع بطالة خريجي كليات الزراعة، وتحليل العوامل المؤثرة فيها، سواء المرتبطة بسوق العمل أو بنظام التعليم والتدريب أو بالظروف الاقتصادية العامة، بهدف الوصول إلى مقترحات تساهم في تحسين فرص تشغيل هذه الفئة وتعزيز المواءمة بين التعليم الزراعي ومتطلبات التنمية وسوق العمل.

أهمية البحث

تكتسب دراسة مشكلة البطالة أهمية كبيرة باعتبارها من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف الدول، سواء كانت متقدمة اقتصادياً أو نامية، مع اختلاف درجة تأثيرها وانعكاساتها وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. وتزداد أهمية دراسة البطالة بين خريجي كليات الزراعة باعتبارها إحدى القضايا المرتبطة بكفاءة استثمار رأس المال البشري ومدى قدرة سوق العمل على استيعاب مخرجات التعليم الزراعي.

وتتميز هذه الدراسة بتركيزها على **بطالة خريجي كليات الزراعة في ليبيا**، وهي من الموضوعات التي لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسات المتخصصة، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على البطالة بصورة عامة أو على بطالة الخريجين بمختلف تخصصاتهم دون التركيز على خصوصية القطاع الزراعي والعوامل المرتبطة به. ومن هنا تساهم هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق لطبيعة المشكلة وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها، بما يفيد الباحثين والأكاديميين والجهات المعنية بسوق العمل والقطاع الزراعي.

كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة في دعم عملية وضع سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية للحد من بطالة خريجي كليات الزراعة، من خلال تعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم الزراعي واحتياجات سوق العمل، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، وتشجيع فرص العمل المرتبطة بالقطاع الزراعي. وتبرز أهمية هذه الجهود في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استمرار البطالة، والاستفادة من الطاقات البشرية الشابة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة **عبدالرحمن (2004)** بعنوان **"بطالة القوى العاملة في إقليم كوردستان"** مشكلة البطالة من خلال تحليل خصائص القوى العاملة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ارتفاع معدلات البطالة، وقد توصلت إلى أن من أبرز أسبابها ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل، إضافة إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات بطالة الخريجين. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج في تفسير أسباب صعوبة اندماج خريجي كليات الزراعة في سوق العمل.

كما تناولت دراسة **Becker (1964)** نظرية رأس المال البشري، حيث أوضحت أن التعليم والتدريب يمثلان استثمارًا اقتصاديًا يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد وتحسين فرص حصولهم على العمل. وأكدت الدراسة أن العائد من التعليم يعتمد على مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب الكفاءات المتعلمة، وأن عدم توافق المهارات المكتسبة مع متطلبات سوق العمل قد يؤدي إلى ظهور البطالة بين المتعلمين. وتعد هذه النظرية من الأسس المهمة لتفسير مشكلة بطالة خريجي التعليم العالي. وبيّنت دراسة **Mankiw, Romer & Weil (1992)** أهمية رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أكدت أن الدول التي تستثمر في التعليم وتنمية مهارات القوى العاملة تحقق مستويات أعلى من الإنتاجية والتنمية. إلا أن عدم توظيف هذه القدرات البشرية بشكل فعال يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية، وهو ما يرتبط بمشكلة بطالة الخريجين وعدم الاستفادة من تخصصاتهم العلمية.

وأشارت دراسة **الرفاعي وآخرون (1997)** في كتاب "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" إلى أن البطالة تعد من أهم الاختلالات الاقتصادية التي تؤثر على النشاط الإنتاجي، إذ تؤدي إلى انخفاض استغلال الموارد البشرية وزيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع. كما أوضحت أن ارتفاع معدلات البطالة يرتبط بعدم التوازن بين نمو القوى العاملة والقدرة الاقتصادية على توفير فرص عمل جديدة.

كما تناولت دراسة **الوزني والرفاعي (2004)** مشكلة البطالة من منظور الاقتصاد الكلي، وأكدت أن معالجة البطالة تتطلب تحقيق التوازن بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وأوضحت أن زيادة أعداد الخريجين دون وجود توسع مماثل في فرص العمل يؤدي إلى تراكم الباحثين عن وظائف وارتفاع معدلات البطالة.

وفي دراسة **European Training Foundation (ETF, 2014)** حول سوق العمل وسياسات التشغيل في ليبيا، تم تحليل العلاقة بين نظام التعليم واحتياجات سوق العمل الليبي، وأظهرت الدراسة وجود فجوة واضحة بين مهارات الخريجين ومتطلبات أصحاب العمل، إضافة إلى هيمنة القطاع العام على التشغيل وضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين. كما أشارت إلى أن هذه الفجوة تعد من الأسباب الرئيسية لارتفاع بطالة خريجي الجامعات في ليبيا.

وتناولت دراسة **World Bank (2015)** بعنوان *Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration* سوق العمل الليبي، حيث أشارت إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف تنوع القطاع الخاص وعدم التوافق بين مهارات القوى العاملة واحتياجات السوق. وأكدت أن مشكلة البطالة لا ترتبط فقط بعدد الوظائف المتاحة، بل أيضًا بمدى توافق مهارات الخريجين مع طبيعة الوظائف المطلوبة.

كما بحثت دراسة **Assaad (2017)** موضوع العلاقة بين نوع التعليم العالي وفرص الاندماج في سوق العمل، وأوضحت أن نوع التخصص وجودة التعليم والتدريب العملي تؤثر بشكل مباشر في قابلية تشغيل الخريجين. وبيّنت أن ضعف الربط بين الجامعات وسوق العمل يؤدي إلى زيادة احتمالية البطالة أو العمل في وظائف لا تتناسب مع المؤهلات الأكاديمية. وفي دراسة **Yamada & Lavado (2018)** حول التوسع في التعليم الجامعي وتأثيره على سوق العمل، أوضحت الدراسة أن الزيادة الكبيرة في أعداد خريجي الجامعات في الدول النامية قد تؤدي إلى ارتفاع البطالة أو انخفاض مستوى توافق الوظائف مع المؤهلات العلمية، خاصة في حال ضعف قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جديدة تتناسب مع تخصصات الخريجين.

كما تناولت دراسة **Anya & Yildiz (2024)** واقع سوق العمل الليبي، وأوضحت أن من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي ضعف التنوع الاقتصادي، وهيمنة القطاع العام، ووجود فجوة بين مهارات القوى العاملة ومتطلبات القطاع الخاص. وأكدت الدراسة أهمية تطوير التعليم والتدريب وربطهما باحتياجات السوق لتحسين فرص تشغيل الشباب والخريجين.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظم الدراسات ركزت على البطالة العامة أو بطالة الخريجين وعدم توافق التعليم مع سوق العمل، بينما ما تزال الدراسات التي تتناول بصورة مباشرة **بطالة خريجي كليات الزراعة في ليبيا والعوامل المؤثرة فيها** محدودة، مما يمثل فجوة بحثية تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها من خلال تحليل واقع هذه الفئة وتحديد الأسباب والمعوقات التي تحد من فرص تشغيلها.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالبطالة وبطالة الخريجين يتضح أن معظم الدراسات ركزت على تحليل ظاهرة البطالة بصورة عامة، أو على مشكلة عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث أكدت هذه الدراسات أن البطالة لا ترتبط فقط بنقص فرص العمل، وإنما ترتبط أيضًا بمجموعة من العوامل الاقتصادية والتعليمية والمؤسسية، مثل ضعف التخطيط للقوى العاملة، وعدم مواءمة البرامج التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وضعف التدريب والتأهيل العملي للخريجين.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري لمفهوم البطالة، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في بطالة الخريجين، خاصة ما يتعلق بنظرية رأس المال البشري والعلاقة بين التعليم وفرص التشغيل. كما أوضحت الدراسات السابقة أهمية الربط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل لضمان توجيه مخرجات التعليم نحو الاحتياجات الفعلية للاقتصاد.

وعلى الرغم من أهمية ما قدمته الدراسات السابقة، إلا أن معظمها تناول البطالة بشكل عام أو ركز على خريجي الجامعات بمختلف تخصصاتهم، في حين لم تتناول بشكل مباشر مشكلة **بطالة خريجي كليات الزراعة في ليبيا** والعوامل الخاصة بهذا

التخصص، مثل طبيعة سوق العمل الزراعي، ومدى قدرة القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به على استيعاب الخريجين، ومدى توافق المهارات التي يكتسبها الطالب الزراعي أثناء الدراسة مع متطلبات العمل الفعلية. ومن هنا تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال تركيزها على فئة محددة من الخريجين، وهم خريجو كليات الزراعة، ومحاولة الكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية إلى صعوبة حصولهم على فرص عمل مناسبة، سواء كانت مرتبطة بالجانب التعليمي أو الاقتصادي أو بخصائص سوق العمل الليبي. كما تسعى إلى تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في وضع مقترحات لتحسين تشغيل الخريجين الزراعيين وتعزيز دور التعليم الزراعي في دعم التنمية الاقتصادية.

تعريف البطالة

تُعرّف البطالة بأنها حالة عدم امتلاك الفرد القادر والراغب في العمل فرصة عمل مناسبة رغم بحثه عنها واستعداده للانخراط في النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة. ويُعد الشخص عاطلاً عن العمل وفق التعريفات الاقتصادية إذا كان دون عمل، وقادراً على العمل، ومتوافراً للعمل، ويبحث بشكل فعلي عن وظيفة) منظمة العمل الدولية، (ILO). كما تُعرّف البطالة من منظور اقتصادي بأنها عدم استخدام جزء من قوة العمل المتاحة في المجتمع استخداماً كاملاً ومنتجاً، مما يؤدي إلى وجود طاقات بشرية معطلة يمكن أن تسهم في النشاط الاقتصادي والتنمية (الرفاعي وآخرون، 1997). وتشير البطالة أيضاً إلى وجود اختلال بين عرض العمل والطلب عليه، حيث تزداد أعداد الباحثين عن العمل بمعدل يفوق قدرة الاقتصاد على توفير فرص وظيفية مناسبة، وقد تظهر هذه المشكلة بصورة أكبر بين خريجي الجامعات نتيجة عدم التوافق بين تخصصاتهم ومهاراتهم من جهة، واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى (الوزني والرفاعي، 2004).

أنواع البطالة:

مكن تصنيف العاطلين عن العمل بطرق مختلفة تبعاً لأهداف البحث، حيث يمكن تصنيفهم بناءً على خصائصهم الشخصية مثل الجنس والعمر، أو المهارات، أو المستوى التعليمي، أو حتى العرق والموقع الجغرافي. كذلك يمكن تصنيفهم حسب العوامل التي تؤدي للبطالة. ورغم صعوبة تحديد الأسباب الدقيقة وراء بطالة شخص معين، فإن من الممكن غالباً تحليل المجموعات المتعطلة لتحديد الأسباب الرئيسية.

وتنقسم أنواع البطالة إلى ما يلي:

1. البطالة الهيكلية:

تحدث عندما لا يتمكن جزء من القوة العاملة من التكيف مع متطلبات قطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو التجارة بسبب تطور أساليب الإنتاج. خلال القرنين، انتقلت البشرية من الثورة الصناعية إلى الثورة العلمية والتكنولوجية، ما أدى إلى تغييرات شاملة في أساليب العمل، حيث حلت الأجهزة التكنولوجية محل التفكير البشري. هذه التحولات الهيكلية ألغت الكثير من الوظائف التقليدية وأسهمت في ظهور وظائف جديدة. البطالة الهيكلية تحدث نتيجة التغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى عدم التوافق بين المؤهلات المتاحة والمهارات المطلوبة لسوق العمل. (الرفاعي وآخرون، 1997)

2. البطالة المقنعة:

تشير إلى حالة الأفراد الذين يشغلون وظائف تقل إنتاجيتهم فيها عن المستويات المتوقعة بناءً على مؤهلاتهم التعليمية أو مهارية. تُعرف بأنها سوء استخدام عنصر العمل، حيث لا يُستغل هذا العنصر بشكل كامل وفق معايير معينة. في مثل هذه الحالات، يمكن أن يظل الأفراد يعملون بوظائف ذات مردود منخفض قد لا يكون كافياً أو غير مستقر، مما يجعل هذه البطالة غير ملموسة وقابلة للاستمرار دون قياسات واضحة. - (الوزني والرفاعي، 2004)

3. البطالة الدورية والموسمية:

تظهر أثناء فترات الركود الاقتصادي، عندما يقل الطلب على الإنتاج في الأسواق، ما يؤدي بدوره إلى توقف جزئي أو كلي لبعض المشاريع وتسريح جزء من قوة العمل. النشاط الاقتصادي غالباً ما يتسم بدورات متكررة من التوسع والانكماش؛ ففي فترات الانتعاش يرتفع معدل النمو الاقتصادي ويزداد استخدام عوامل الإنتاج، بينما خلال فترات الانكماش تنخفض معدلات التشغيل ويرتفع مستوى البطالة.

4. البطالة الاحتكاكية:

تنشأ نتيجة التقلبات والتغيرات التي تحدث داخل الاقتصاد الوطني، مما يدفع بعض العمال العاطلين للتنقل بين المناطق أو المهن المختلفة بحثاً عن فرص عمل جديدة. كذلك، قد تحدث هذه البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العاملين وأصحاب الأعمال حول الوظائف المتاحة. على سبيل المثال، قد تضطر ربة منزل للبحث عن عمل بعد مرحلة تربية أطفالها فتتعرض لفترة من البطالة الاحتكاكية أثناء عملية البحث.

تُظهر هذه الأنواع المختلفة من البطالة أن الظاهرة ليست مجرد مشكلة فردية بل تتسع لتشمل أبعاداً هيكلية واجتماعية واقتصادية تتطلب تحليلاً شاملاً لمعالجتها. (عبدالرحمن، 2004)

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على البطالة بين خريجي كليات الزراعة في ليبيا. حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة لتقديم إطار شامل حول مفهوم البطالة، وأنواعها، وأسباب انتشارها، بالإضافة إلى تحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأفراد والمجتمع. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير البيانات الميدانية وتحليل آراء أفراد العينة حول العوامل المرتبطة ببطالة الخريجين الزراعيين.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان تم إعداده وتصميمه بما يتناسب مع طبيعة مشكلة البحث ومحاورة الرئيسية، حيث روعي أن يغطي الاستبيان العوامل التعليمية والاقتصادية وسوق العمل، إضافة إلى الآثار المترتبة على البطالة بين خريجي كليات الزراعة.

تكون الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسية؛ تناول القسم الأول البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المعلومات الشخصية والأكاديمية المتعلقة بخريجي كليات الزراعة في ليبيا. أما القسم الثاني فقد تضمن مجموعة من العبارات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على البطالة بين الخريجين الزراعيين، وتم قياس درجة استجابة المشاركين باستخدام مقياس ليكرت رباعي النقاط، حيث تراوحت درجات الاستجابة بين (1) و(4) وفقاً لدرجة الموافقة على العبارات. بينما خصص القسم الثالث لقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البطالة بين خريجي الكليات الزراعية، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على انعكاسات البطالة على الجوانب المعيشية والاجتماعية والمهنية للخريجين.

تكون مجتمع الدراسة من خريجي درجة البكالوريوس والدراسات العليا في مختلف التخصصات الزراعية في ليبيا، وتم اختيار عينة الدراسة من الخريجين الذين تنطبق عليهم خصائص البحث. وقد تم جمع البيانات إلكترونياً باستخدام منصة Google Forms، حيث تم توزيع الاستبيان على أفراد العينة، وتم الحصول على 100 استجابة مكتملة من الخريجين الذين قاموا بالإجابة عن جميع الأسئلة المتعلقة بمحاورة الدراسة، ليتم بعد ذلك تحليل البيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بالعوامل المؤثرة على البطالة بين خريجي كليات الزراعة في ليبيا.

النتائج

أظهرت نتائج التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة أن نسبة الإناث كانت الأعلى مقارنة بالذكور، حيث بلغت نسبة الإناث 73.5% من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغت نسبة الذكور 26.5%، مما يشير إلى ارتفاع مشاركة الإناث ضمن عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، أوضحت النتائج أن نسبة الأفراد غير المتزوجين (العزاب) بلغت 52.9%، بينما بلغت نسبة المتزوجين 47.1%، مما يدل على وجود تقارب نسبي بين الفئتين مع ارتفاع بسيط في نسبة غير المتزوجين.

أما بالنسبة للفئات العمرية، فقد بينت النتائج أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً كانت فئة 31-40 سنة بنسبة 67.6%، تلتها الفئة العمرية 22-30 سنة بنسبة 14.7%، في حين بلغت نسبة المشاركين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة حوالي 17.6%.

وتشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية القادرة على المشاركة في سوق العمل والإنتاج. وبخصوص المستوى التعليمي، أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة 88.2%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) 12.8%. (يجب مراجعة هذه النسب من الجدول الإحصائي للتأكد من توافقها مع الحجم الكلي للعينة).

وفيما يتعلق بالتخصصات الزراعية، أظهرت النتائج أن تخصص الاقتصاد الزراعي جاء في المرتبة الأولى من حيث نسبة المشاركين، حيث بلغت نسبتهم 47.1%، يليه تخصص الإنتاج النباتي بنسبة 14.7%، ثم تخصص الإنتاج الحيواني بنسبة 8.8%، بينما توزعت النسبة المتبقية على مختلف التخصصات الزراعية الأخرى.

أما بالنسبة لنوع العمل، فقد بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة يعملون في القطاع العام بنسبة 65.4%، في حين بلغت نسبة العاملين في القطاع الخاص حوالي 19.2%، بينما بلغت نسبة العاملين لحسابهم الخاص أو في أعمال حرة 15.4%. وتعكس هذه النتائج اعتماد نسبة كبيرة من خريجي الزراعة على فرص العمل الحكومية مقارنة بالقطاع الخاص والعمل الحر.

وفيما يتعلق بالدخل الشهري، أوضحت النتائج أن أغلب أفراد العينة يحصلون على دخل يتراوح بين 1000-1500 دينار ليبي بنسبة 65.2%، يليهم أفراد الفئة ذات الدخل بين 2000-2500 دينار ليبي بنسبة 26.1%، بينما كانت نسبة الأفراد الذين يزيد دخلهم عن 3000 دينار ليبي منخفضة وبلغت 8.7% فقط.

وبشكل عام، تشير الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة إلى أن أغلب المشاركين من خريجي الزراعة في سن العمل، ويحملون درجة البكالوريوس، ويتركزون بدرجة أكبر في القطاع العام، مع مستويات دخل محدودة نسبياً، وهو ما يوفر خلفية مناسبة لتحليل العوامل المؤثرة على البطالة أو ضعف فرص التشغيل بين الخريجين الزراعيين.

أسباب البطالة

أظهرت نتائج الدراسة أن عدم توفر فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية لخريجي كليات الزراعة يمثل أحد أهم العوامل المرتبطة بارتفاع معدلات البطالة، حيث أشار 52.9% من أفراد العينة إلى أن عدم توافق الوظائف المتاحة مع تخصصات ومؤهلات الخريجين يعد سبباً رئيسياً للبطالة. في حين رأى 38.2% من المشاركين أن المشكلة تعود إلى عدم وجود فرص عمل كافية من الأساس أمام خريجي التخصصات الزراعية، بينما أرجع باقي أفراد العينة أسباب البطالة إلى عوامل أخرى، مثل منافسة العمالة الأجنبية للخريجين في بعض مجالات العمل الزراعي، إضافة إلى عزوف بعض الخريجين عن قبول وظائف ذات أجور منخفضة لا تتناسب مع مستوى تعليمهم.

وفيما يتعلق بتأثير الهيكل الاقتصادي على البطالة الزراعية، بينت النتائج أن 54.3% من أفراد العينة يرون أن اختلال هيكل الاقتصاد الليبي وضعف التركيز على القطاع الزراعي يمثلان عاملاً مؤثراً في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الزراعيين، كما أبدى 45.7% من المشاركين موافقة قوية على أن ضعف الاهتمام بالقطاع الزراعي يحد من قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل مناسبة لهذه الفئة. وتشير هذه النتائج إلى أن محدودية مساهمة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي تقلل من قدرة السوق على استيعاب الكفاءات الزراعية المتخصصة.

أما فيما يخص المشروعات الاستثمارية الزراعية، فقد أوضحت النتائج أن 60% من أفراد العينة يعتقدون أن محدودية المشاريع الاستثمارية الزراعية تؤثر بشكل كبير على فرص تشغيل الخريجين، في حين أكد 31.4% بدرجة موافقة قوية أن ضعف المشروعات الزراعية وصعوبة إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بالخريجين يمثلان أحد أسباب استمرار البطالة. ويشير ذلك إلى أهمية دعم الاستثمار الزراعي وتشجيع ريادة الأعمال كأحد الحلول الممكنة لتعزيز فرص التشغيل الذاتي للخريجين. وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص في تشغيل الخريجين الزراعيين، أظهرت النتائج أن 63.6% من أفراد العينة يوافقون على أن ضعف إقبال الخريجين الجدد على العمل في القطاع الخاص يعد أحد العوامل المرتبطة بالبطالة، بينما أيد 18% هذا الرأي بدرجة قوية. وقد يعكس ذلك وجود مجموعة من التحديات المرتبطة بالعمل في القطاع الخاص، مثل انخفاض الأجور أو عدم استقرار الوظائف أو محدودية الحماية الوظيفية مقارنة بالقطاع العام.

وبالنسبة إلى قدرة سوق العمل على استيعاب الخريجين الجدد، أوضحت النتائج أن 50% من المشاركين يرون أن عدم قدرة سوق العمل على توفير عدد كافٍ من الوظائف يمثل سبباً رئيسياً لبطالة خريجي الزراعة، بينما أيد 26.5% هذا الرأي بدرجة قوية، في حين لم يوافق 14.7% على ذلك، وبلغت نسبة المحايدين 8.8%. وتعكس هذه النتائج وجود اتفاق نسبي بين أفراد العينة على أن محدودية فرص التشغيل تمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه الخريجين.

كما أظهرت النتائج أن نقص رأس المال وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشاريع خاصة يعدان من العوامل المؤثرة في بطالة الخريجين الزراعيين، حيث أشار 55.9% من أفراد العينة إلى أن صعوبة توفير التمويل تسهم في زيادة معدلات البطالة، بينما أيد 32.4% هذا العامل بدرجة قوية، في حين عارضه 8.8%، وكانت نسبة المحايدين 2.9%. وتشير هذه النتائج إلى أن توفير برامج تمويلية ودعم المشاريع الزراعية الصغيرة قد يمثل أحد المسارات المهمة لتحسين فرص العمل أمام خريجي كليات الزراعة.

الأثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

أظهرت نتائج الدراسة أن البطالة لا تقتصر آثارها على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد لتشمل العديد من الجوانب الاجتماعية والنفسية التي تؤثر في الفرد والأسرة والمجتمع. وفيما يتعلق بالعلقة بين البطالة وظهور بعض السلوكيات المنحرفة، أشارت النتائج إلى أن 40% من أفراد العينة يرون أن عدم وجود دخل مستدام قد يدفع بعض العاطلين عن العمل إلى تبني سلوكيات غير إيجابية، بينما أبدى 28.6% عدم تأكدهم من وجود علاقة مباشرة بين البطالة وهذه السلوكيات، في حين رفض 31.4% هذا الافتراض. كما بينت النتائج أن 32.2% من المشاركين يعتقدون أن السرقة قد تكون من السلوكيات التي قد يلجأ إليها بعض العاطلين نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بفقدان مصدر الدخل.

وفيما يتعلق بالآثار النفسية والشخصية للبطالة، أظهرت النتائج أن 48.4% من أفراد العينة يرون أن البطالة قد تؤدي إلى شعور الفرد بالنقص وعدم الرضا عن وضعه الاجتماعي والاقتصادي، وقد ترتبط بظهور بعض الاضطرابات النفسية مثل الإحباط والاكتئاب وانخفاض تقدير الذات. كما أن استمرار فترة التعطل عن العمل قد يؤثر على الحالة النفسية للفرد من خلال زيادة الشعور بالعزلة الاجتماعية وفقدان الثقة بالقرارات الشخصية والمهنية.

أما بالنسبة إلى المشكلات الأسرية الناتجة عن البطالة، فقد أفاد 19.4% من المشاركين بأن البطالة قد تسهم في ظهور بعض الخلافات والمشكلات داخل الأسرة، نتيجة الضغوط المرتبطة بعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية أو المساهمة الاقتصادية في متطلبات الأسرة. وقد تكون هذه التأثيرات أكثر وضوحاً عندما يكون الشخص العاطل هو المسؤول الرئيسي عن إعالة الأسرة، مما قد يؤثر على دوره ومكانته داخلها. كما أشارت نسبة محدودة من المشاركين إلى إمكانية ارتباط البطالة ببعض السلوكيات السلبية الأخرى، مثل تعاطي المواد المخدرة، باعتبارها وسيلة للهروب من الضغوط النفسية والاجتماعية. وفيما يتعلق بكيفية استغلال العاطلين لأوقات الفراغ، أظهرت النتائج أن 50% من أفراد العينة يعتقدون أن بعض العاطلين يقضون جزءاً من أوقاتهم في المقاهي، بينما رأى 2.9% فقط أنهم يتجهون إلى الأنشطة الرياضية والترفيهية، في حين أشار 47.1% إلى اتجاههم نحو أماكن أخرى لقضاء أوقات الفراغ. وقد تعكس هذه النتائج محدودية الأنشطة المنتجة أو البرامج الاجتماعية التي يمكن أن تساعد العاطلين على تطوير مهاراتهم أو استثمار أوقاتهم بصورة إيجابية.

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، فقد أظهرت النتائج وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة، حيث يرى 97.2% منهم أن البطالة تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر واتساع دائرة الأسر المحتاجة، بينما لم يوافق على ذلك سوى 2.8% من المشاركين. ويعكس هذا الإدراك الواسع للعلقة بين البطالة وتراجع المستوى المعيشي تأثير فقدان الدخل على الاستقرار الاقتصادي للأفراد والأسر.

وفيما يخص تأثير البطالة على الفساد الإداري والممارسات غير القانونية للحصول على فرص العمل، أوضحت النتائج أن 81.1% من أفراد العينة يعتقدون أن البطالة قد تسهم في زيادة بعض مظاهر الفساد الإداري، مثل محاولة الحصول على الوظائف بطرق غير رسمية أو غير قانونية، بينما رأى 10.8% أن البطالة لا تؤدي بالضرورة إلى هذه الظواهر، في حين بلغت نسبة غير المتأكدين 8.1%.

وبصفة عامة، تشير نتائج هذا المحور إلى أن البطالة بين خريجي كليات الزراعة تمثل مشكلة متعددة الأبعاد، إذ لا تقتصر على فقدان فرصة العمل والدخل، بل تمتد آثارها إلى الجوانب النفسية والأسرية والاجتماعية، مما يؤكد أهمية وضع سياسات تشغيلية لا تركز فقط على توفير الوظائف، وإنما تشمل أيضاً برامج الدعم النفسي والاجتماعي والتأهيل المهني للخريجين.

التوصيات

1. رفع نسبة قبول المهنيين بالمعاهد المهنية والتقنية عبر إنشاء المزيد منها كما حدث بالتوسع ببناء الجامعات بكافة البلديات في ليبيا خصوصاً في المناطق الريفية المعتمدة على القطاع الزراعي.

2. رفع مستوى الاجور و الحوافز للعاملين في القطاع الخاص لان ذلك يؤدي إلى رفع مستوى الانتاجية , و رفع مستوى أخلاقيات العمل للعمالة الوطنية , و رفع المستوى المعيشي للعاملين في المجال الزراعي و عدم التنقل من وظيفة الى اخرى لفرق بسيط في الاجر.
3. صرف اعانات للعاطلين عن العمل وفق ضوابط محددة.
4. التركيز على تمويل و دعم المشاريع الصغيرة و مشاركة القطاع الخاص و الشركات الكبرى و البنوك الزراعية و رجال الأعمال لإنشاء مشاريع زراعية من قبل الخريجين الزراعيين.
5. القيام بعمل دراسات و البحوث حول المشروعات الزراعية المتعثرة في ليبيا و اسباب تعثرها و التوصل للحلول المناسبة حتى تعود للعمل و إنتاج مختلف السلع الزراعية الاقتصادية.
6. النظر في المقررات الدراسية بما يتناسب مع سوق العمل لخريجي الكليات الزراعية.
7. إعادة النظر في البرامج التعليمية و التركيز على البرامج التطبيقية العملية و ليس مجرد معلومات نظرية
8. اضافة مقررات دراسية تعنى بمتغيرات و متطلبات سوق العمل المحلي و العالمي.
9. إنشاء مراكز لتدريب و تأهيل الخريجين الزراعيين حتى يكونوا جاهزين لسوق العمل الذي يحتاج لعاملين لديهم مهارات و خبرات عملية.

المراجع

المراجع العربية

1. الرفاعي، أحمد حسين وآخرون. (1997). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، بيروت.
2. الوزني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسين. (2004). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
3. عبدالرحمن، إسماعيل مصطفى. (2004). بطاقة القوى العاملة في إقليم كردستان. رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق.
4. عبدالرحمن، إسماعيل مصطفى. (2004). بطاقة القوى العاملة في إقليم كردستان. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، العراق .

المراجع الاجنبية

1. Becker, G. S. (1964). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. University of Chicago Press.
2. Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics, 107(2), 407–437.
3. World Bank. (2023). Libya Economic Update / Labor Market Indicators. World Bank Reports 6
4. Becker, G. S. (1964). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. University of Chicago Press.
5. Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics, 107(2), 407–437.
6. European Training Foundation (ETF). (2014). Labour Market and Employment Policy in Libya.
7. World Bank. (2015). Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration.
8. Assaad, R. (2017). Does the Type of Higher Education Affect Labor Market Outcomes?
9. Yamada, G. A., & Lavado, P. (2018). Labor Market Consequences of the College Boom Around the World.
- Any, S. B. T., & Yildiz, N. (2024). Labour Markets in Libya: Opportunities and Risks

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LOUJAS and/or the editor(s). LOUJAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.